بقلم : المحامي زكي كمال

حكومة إسرائيل مكتظّة بكلّ شيء إلا الحكمة

وإن كانت العمليّة العسكريّة متوقّعة ضد مدينة جنين ومخيمها في الضفة الغربيّة، والتي بدأتها إسرائيل صبيحة الإثنين من هذا الأسبوع، الثالث من يوليو تموز للعام 2023، اتّفق الجميع على حدوثها بعد أن هيّأ السياسيّون، من حكومة نتنياهو السادسة، ومن أحزابها الاستيطانيّة اليمينيّة المتطرّفة التي طالب قادتها بلسان قادة المستوطنين وشبيبة التلال الذين عاثوا فسادًا وحرقًا في الممتلكات والمنازل في قرى وبلدات فلسطينيّة منها: حوارة وترمسعيًا وأم صفا وغيرها، فقد طالبوا بقصف المباني والأحياء وتصفية المسلحين وتسوية المنازل بالأرض، واستعادة "هيبة " إسرائيل وجيشها وقدرتهما على الردع وإخافة الفلسطينيّين، واختلفوا حول توقيتها ليس رحمة وشفقة بالفلسطينيّين بل لأسباب سياسيّة لا سيّما الخارجيّة منها، خاصة ردود الفعل الغاضبة أمريكا ودوليًا على انفلات المستوطنين وإحراقهم المنازل الفلسطينيّة وسط تشجيع بعض الوزراء والنواب الذين دعوا الى إقامة بؤر استيطانيّة في كل تلة وعلى كل جبل، أو الذين طالبوا بحرق قرية حوارة، ناهيك عن رغبة نتنياهو الملحة وربما المصيريّة سياسيًا لتلقي دعوة من الرئيس الأميركيّ جو بايدن لزيارة البيت الأبيض، فإنها ونظرًا لعوامل عديدة، سياسيّة وائتلافيّة وحزبيّة، تشبه غيرها من العمليّات التي سبقتها في الضفة الغربيّة وآخرها حملة "السور الواقي" قبل 20 عامًا ونيّف (بدأت 29.3.2002) حيث كانت مدينة جنين ومَخيمها مركزها ورمزها، أو تلك المتكررة ضد غزة منذ العام 2005، وهو عام الانسحاب الإسرائيليّ من طرف واحد من قطاع غزة، فمن حيث الحقيقة الواضحة الأولى، وهي أن هناك من يعتبرها عمليّة كسابقاتها وربما هناك ما ستليها، عملية أو حملة عسكريّة عبثيّة تُوقِع الضحايا والجرحى من الطرف الفلسطينيّ بمن فيهم المدنيّين والأبرياء، خاصة في منطقة كمخيم جنين مساحتها لا تزيد عن كيلومتر مربع واحد، ويشهد اكتظاظا سكانيًا خانقًا، فقد ألحقت أضرارًا لا حدود لها بالبنى التحتيّة العامة كما أكدت صور الجرافات العسكريّة الإسرائيليّة أثناء قيامها بتجريف إسفلت الشوارع بحجة البحث عن عبوات ناسفة، والمنازل الخاصة ووقف كافة الخدمات والحركة التجاريّة تمامًا كحركة خروج العمال الفلسطينيّين من جنين خاصة والضفة الغربية عامة للعمل في إسرائيل بكل ما يعنيه ذلك من أبعاد اقتصاديّة، دون أن تغيّر من الواقع أيّ شيء باستثناء قيام كل من الطرفين المتحاربَيْن بإعلان نصرهما والتأكيد من الجانب الإسرائيليّ على أنّ قوّة الردع قد عادت، وهي الدليل على انعدام الاستراتيجيّة الإسرائيليّة طويلة المدى التي تؤكد أنّ الحلّ للنزاع الإسرائيليّ الفلسطينيّ ليس عسكريًا، بل إنّه مزيج من العمل السياسيّ والاقتصاديّ الدوليّ والإقليميّ والثنائيّ مع الطرف الفلسطينيّ، وأنّ لا هدوء ولا حياة لأيّ من طرفي المعادلة وشقّي النزاع دون أن يسود السلام العادل وقيام كيانين مستقلّين للطرفين، وإعلان الفلسطينيّين أنّ الفصائل المسلّحة ردت العدوان الإسرائيليّ، وهي تصريحات تتكرّر في نهاية كل حملة أو مواجهة عسكريّة، ناهيك عن تصريحات القيادة الفلسطينيّة الرسميّة بأنّ على الجالية الدوليّة وقف إسرائيل عند حدّها، بل اعتبار أنّها ترتكب جرائم حرب، وهي تصريحات لا تُسمن ولا تغني من جوع، بل إنّها تقع على آذان صمّاء كما أثبت التاريخ، وتؤكد ما أصبح حقيقة يعرفها القاصي والداني وهي انعدام وجود أي إستراتيجيّة فلسطينيّة رسميّة ومدروسة لمواجهة الوضع القائم ومحاولة تحقيق الإنجازات للشعب الفلسطينيّ على الساحة الدوليّة والإقليميّة والمحليّة، فالقضيّة الفلسطينيّة تنحّت عن رأس سلّم اهتمامات العالم والدول العربيّة، والمواطن الفلسطينيّ يرزح تحت نير البطالة والفقر والفساد السلطويّ الماليّ والإداريّ، أمّا رجال السلطة فلا حول لهم ولا قوّة ولا حرّيّة تنقل لهم إلا بموافقة الجنديّ الإسرائيليّ، إضافة إلى انعدام استراتيجيّة لبناء دولة أو كيان، ومظاهر ذلك تعدد الفصائل المسلحة وعدم بسط سلطة وسيطرة السلطة الفلسطينيّة بل تخليها طوعًا عن شمال الضفّة الغربيّة وخلق "كانتون جنين" الذي يأتمر بأوامر مسلّحيه فقط، ليبقى الحال خاصّة في هذه المرّة كما هو، فالتوتّر الأمنيّ في شمال الضفّة الغربيّة خاصّة في ظل حكومة نتنياهو السادسة لن ينتهي بل ربّما بالعكس ومعه عدد العمليّات العسكريّة ضدّ الجيش والمستوطنين، فالأوضاع تظل على حالها، بمعنى أنّه يجوز تشبيه الطرفين المتحاربين بالمجانين الذين يكرّرون نفس التصرّف ويتوقّعون نتائج مختلفة، أو بمعنى أنّ نهاية مواجهة ما هي إلا بداية التحضير للمواجهة القادمة التي لا بدّ من وقوعها ولو بعد حين.

ورغم أوجه الشبه فإن هذه الحملة، والتي تمتنع إسرائيل عمدًا عن وصفها بأنّها حملة عسكريّة لأسباب داخليّة اقتصاديّة وغيرها، تختلف عن سابقاتها، فهي تأتي في ظل حكومة يمينيّة غير مسبوقة من حيث تطرّفها وتهوّر وزرائها وتوجّهاتهم الدينيّة والقوميّة المتطرّفة، بل المسيحانيّة الخلاصيّة التي تعتمد في أساسها على أن إسرائيل هي صاحبة الحقّ في الضفّة الغربيّة وأنّ التوراة وهي كلام الله قد وعدت بني إسرائيل بها، وأنّ بناء المستوطنات ليس عملًا يناقض القانون الدوليّ والأعراف الدوليّة، بل إنّه عودة إلى أرض الآباء والأجداد، أمّا الفلسطينيّون فإنّهم غرباء في وطنهم وقد استولوا على أرض توراتيّة يهوديّة، وبالتالي عليهم تركها إمّا عبر طردهم أو قتلهم أو ربّما قبولهم بأن يكونوا غرباء ولاجئين، كما إنّها تجيء في ظل رئيس حكومة بلغ من الضعف أشدّه بفعل ملفّاته القضائيّة التي يحاول الهرب منها والتخلّص من سيف السجن المسلّط على عنقه، بواسطة انقلاب قضائيّ يسانده فيه شركاؤه من اليمين لأهدافهم، ما يجعله رهينة لهوائهم بل نزواتهم والانجرار خلفهم، دون أن يكون صاحب القول الفصل ودون أن يتمكّن الليكود وهو الحزب الأكبر في الائتلاف من ممارسة سلطته وسيطرته على الائتلاف الحكوميّ (وهو ما عبّر عنه القياديّ في الليكود والمعارض الهادئ لنتنياهو، النائب داني دانون)، ناهيك عن أنه رئيس حكومة مؤلّفة من ائتلاف يمينيّ يملك أغلبية برلمانيّة راسخة ومصيريًا مشتركًا ملخّصه أنّها فرصة قد يكون الأخيرة لتحقيق مآربهم السياسيّة والدينيّة والحزبيّة– بل فرصة لن تتكرّر خاصّة إذا ما تنحّى نتنياهو عن الساحة السياسيّة– والتي تجلت في تشريعات برلمانيّة منها إعادة بناء المستوطنات في شمال الضفة الغربيّة وإلغاء قانون الانسحاب من المنطقة وإخلاء مستوطنتي "حومش" و"سانور"، ما جعل الأوضاع هناك خاصّة في الأشهر الأخيرة تتّجه نحو الاضطراب حاليًا ونحو مزيد من الاضطراب مستقبلا، خاصّة وأنّها منطقة "تسيطر" إسرائيل عليها عبر تعاون أمنيّ مع السلطة الفلسطينيّة، وتنفّذ سياسات قوامها توسيع الاستيطان في شمال الضفّة الغربيّة وغور الأردن تعني في نهايتها القضاء على حلّ الدولتين، وهي حالة قد تؤدّي في الوضع الحاليّ وهو الذي تعاني السلطة الفلسطينيّة فيها الضعف والهوان وتعيش، حتى وإن حاول البعض إخفاء ذلك، حرب وراثة أو صراعًا على السلطة في الفترة التي تلي فترة ولاية محمود عبّاس أبو مازن، وهو صراع قد يجعل تحقيق السيطرة الإسرائيليّة على شمال الضفّة الغربيّة وإضعاف الفصائل المسلّحة هناك أو الحفاظ على هدوء نسبيّ في الضفّة الغربيّة دون الوصول إلى انتفاضة ثالثة، أمرًا مستحيلا وذلك بفعل هويّة عدد من الورثة المحتملين للرئيس الفلسطينيّ محمود عباس، وكونهم من قيادات الفصائل المسلّحة سابقًا وفي مقدمتهم مروان البرغوثيّ أو من الجيل الشابّ الذي شكّل انهيار أحلام أوسلو صفعة مدوّية لأحلامه بحياة كريمة ومستقرّة ومستقلّة بعيدًا عن الاحتلال ومنغّصاته، وبالتالي لا يُلزمه "التعاون الأمنيّ مع إسرائيل" الذي تصرّ السلطة على التمسّك به لأنّها تخشى التبعات الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة وقفه في أحسن الأحوال والتعاون مع الفصائل المسلحة في أسوأ الأحوال، فهذا التنسيق هو حبل الصرّة الذي يضمن بقاءها من جهة ويضمن متسعًا من المساحة للمسلحين الفلسطينيّين وإسرائيل في آن واحد معًا، أي أنّه يضمن تكرار الاقتحامات والمواجهات وبقاء السلطة دون سلطة. أمّا الخيار الثالث فهو وريث يجيء بتوافق فلسطينيّ –عربيّ– خليجيّ – أميركيّ وقبول إسرائيليّ، يعتبر أنّ حل الدولتين قد انتهى أجله وأنّه لم يعد ممكنًا.

" أوراق في لعبة انتخابيّة "

وفي إسرائيل كما في إسرائيل، تختلط الاعتبارات السياسيّة والعسكريّة، وتؤكد التجارب والمعطيات التاريخيّة واقع وجود علاقة بين أغلب العمليّات العسكريّة في العقود الأربعة الأخيرة، بدءًا من قصف المفاعل النوويّ العراقيّ في السابع من حزيران عام 1981عشيّة الانتخابات البرلمانيّة الإسرائيليّة مرورًا بالعمليّات العسكريّة ضدّ قطاع غزّة وغيرها، وبين السياسة الإسرائيليّة الداخليّة، أي أنّه ليس من الغريب أو المستهجن أن يحوّل الزعيم السياسيّ في إسرائيل الجيش الإسرائيليّ وجنوده إلى أوراق في لعبة انتخابيّة وحزبيّة وسياسيّة داخليّة، وهو ما يجب الحديث عن وجوده وبشكل يصل التأكيد، في هذه الحالة، فنتنياهو الذي ينجرّ سياسيًا وتشريعيًا خلف اليمين الاستيطانيّ المتطرّف عامّة وخلف وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير خاصّة، وهو الابن المشاكس في الائتلاف الحاليّ، الذي لم ينفكّ يهدّد بإسقاط الحكومة بل إنّه تغيّب عن جلسات البرلمان عدّة مرّات، وبالتالي لا مناصّ أمام نتنياهو الذي يريد تحسين وضعه في استطلاعات الرأي العامّ، من تحسين علاقته بوزير الأمن القوميّ ايتمار بن غفير وإزالة تهديد سقوط الحكومة، وتوحيد مصوّتي اليمين والمستوطنين حول الوضع الأمنيّ وليس هذا الأهمّ، بل إنّ نتنياهو وبعد أن اضطرّته الاحتجاجات الجماهيريّة المتواصلة منذ أكثر من ستة أشهر، على التراجع حاليًا عن انقلابه القضائيّ الكبير الذي أراد منه السيطرة على الجهاز القضائيّ والبرلمان ومنع أيّة محاولة للخروج عن طوعه وسيطرته كحاكم أوحد ووحيد، هو الآمر الناهي والمسيطر، يريد صرف الانتباه عن خطّة الانقلاب القضائيّ، خاصّة بعد أن أبلغ شركاءه في الائتلاف أنّه لن يسارع إلى تشريعات قاسية بل أقلّ دامغة، خاصّة في "فقرة المعقوليّة" ، وهي التي كان الطيارون المتطوّعون في الخدمة العسكريّة قد أعلنوا رسميًا أنهم سيوقفون تطوّعهم، ما يعني المسّ بالعمل العسكريّ اليوميّ لسلاح الجّو الإسرائيليّ، وصرف الانتباه عن تشريعات أخرى تشرعن الفساد والتبرّعات للسياسيّين وتسمح لهم بتعيين من أرادوا من المقرّبين والموالين دون أيّ اعتبار لمقوّمات تتعلق بالكفاءة والخبرة والتجربة، بل تعتمد الولاء السياسيّ والحزبيّ والشخصيّ والانتماء الطائفيّ معيارًا وحيدًا كما يحدث في الوزارات المختلفة والمؤسّسات الحكوميّة تحت سيطرة وزراء من اليهود الشرقيّين بها إضافة إلى تحويل الانتباه عن ارتفاع تكاليف المعيشة والأسعار في إسرائيل وارتفاع نسبة التضخّم الماليّ وسوء الأوضاع الاقتصاديّة العامّة، خاصّة على ضوء التقارير الاقتصاديّة التي نشرت مطلع هذا الأسبوع والتي أشارت إلى انخفاض نسبة وقيمة الاستثمارات العالميّة في قطاع الهايتك– التقنيّات المتقدّمة– الإسرائيليّ بنسبة 68% في نصف العام الأخير بفعل عدم الاستقرار الذي تخلّفه محاولات الانقلاب القضائيّ من قبل الحكومة، مقابل ارتفاعها في باقي دول العالم، زد على ذلك ما تشهده إسرائيل من انقسام داخليّ يصل حدّ التهديد بخطر حرب أهليّة أو تمرّد وعصيان مدنيّ.

ليس ذلك فحسب، فتوقيت العمليّة العسكريّة يخدم نتنياهو خاصّة ودولة إسرائيل عامّة، فهو يسلّط الضوء الإعلاميّ العالميّ والإقليميّ ولو لفترة قصيرة على منطقة ما كانت منطلقًا لعمليّات عسكريّة ضدّ أهداف إسرائيليّة، وتبعد الأنظار عن انفلات المستوطنين وإجرامهم المنازل الفلسطينيّة والممتلكات واعتداءاتهم حتّى على قادة الجيش الإسرائيليّ وأفراد الشرطة، في حالة تعكس عدّة أمور منها أنّ القانون لا يسري على المستوطنين بفضل مشاركة قادتهم في الحكومة الحاليّة ما يجعلهم فوق المساءلة وفوق المحاسبة وما يشرعن اعتداءاتهم، التي قادها أولئك الذين يحلو للإعلام الإسرائيليّ وصفهم بشبيبة التلال واعتبارهم قلّة قليلة لا تمثّل أغلبية المستوطنين، رغم سجلهم الخطير في اعتداءات تخللها حرق ممتلكات ومنازل أسفر أحدها عن مصرع ثلاثة من أفراد عائلة دوابشة من قرية "دوما"، وهم الأب سعد والأم ريهام والطفل علي بعد حرق منزلهم وهم نيام، واختطاف وقتل الفتى محمد أبو خضير، وهي حلقات من مسلسل اعتداءات تكرّرت مؤخّرًا خاصّة في الأسابيع الأخيرة بمشاركة آلاف من المستوطنين مما دفع محليًا، بمئات المحاضرين من مؤسّسات أكاديميّة محسوبة على اليمين والمتديّنين منها جامعة بار ايلان، بإصدار وتوقيع عريضة تؤكد أنّ الاعتداء على المدنيّين الذين يتواجدون في منازلهم دون ذنب وإحراق منازلهم وسيّاراتهم وممتلكاتهم وتهديد حياتهم هو أمر يناقض تعاليم الديانة اليهوديّة ويخالف القانون، كما أنّه يسحب بساط الشرعيّة الدوليّة من تحت أقدام إسرائيل، ويجعلها في صف واحد مع شعوب مارست نفس التصرّفات وأحرقت أحياء كاملة أقامت فيها أقليات عبر التاريخ، ناهيك عن الشجب الدوليّ والعربيّ والمحليّ لهذه الاعتداءات، وللدعوات إلى إقامة بؤر استيطانيّة عشوائيّة كما يريد الوزيران بتسلئيل سموتريتش وايتمار بن غفير، حتى أنّ مسؤولين أميركيّين أوضحوا لنظرائهم الإسرائيليّين أن تشجيع الوزراء لإقامة بؤر استيطانيّة عشوائيّة وما يرافقه سيلحق ضررًا بالعلاقات بين إسرائيل ودول العالم كلها وفي مقدمتها الخليج وتحديدًا إمكانيّة تطبيع العلاقات مع السعوديّة التي يمنّي نتنياهو نفسه بالتصالح معها، إضافة الى أضراره التي سيلحقها ببرامج مستقبليّة للتعاون الإسرائيليّ– الأميركيّ والاتّفاق على ضمّ إسرائيل إلى برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول الأميركيّة والذي تشترطه أمريكا بالسماح للفلسطينيّين من أصول أميركيّة أو يحملون الجنسيّة الأميركيّة ويقيمون في الضفّة الغربيّة من السفر عبر مطار بن غوريون الدوليّ ومعاملتهم على أنّهم مواطنون أميركيّون من حيث التفتيش الأمنيّ وغيره، خاصّة وأنّه من الواضح تقاعس الجيش والشرطة عن وقف ومنع اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيّين، إضافة إلى أنّ الجهاز القضائيّ وجهاز إنفاذ القانون في إسرائيل، لا يطبق القانون مع منفذي هذه الاعتداءات وعددها منذ بداية العام الحاليّ قرابة 600 اعتداء، والحاخامات والسياسيّين الذين يمنحونها غطاءً من الشرعيّة والتشجيع، انطلاقًا من كونهم بيضة القبّان في الائتلاف الحاليّ وأصحاب السيطرة الحقيقيّين على مصيره ومصير نتنياهو، وبالتالي يستغلون ذلك لمصلحتهم وتنفيذ أجنداتهم، حتى أصبح المنوع مسموحًا والاعتداءات على المدنيّين جوابًا صهيونيًا لائقًا، وحرق المنازل استعادة لقوّة الردع، واعتبار سلطات تنفيذ القانون كالشرطة والجيش والمحاكم أعداءً يجب محاربتهم وإخضاعهم.. وهكذا انقلب السحر على الساحر في ظل هذه الحكومة.

وإذا كان انقلاب السحر على الساحر في الضفّة الغربيّة، في ظل هذه الحكومة ليس كافيًا، بفعل قوّة الأحزاب المتديّنة والاستيطانيّة المتطرّفة، وكونها تلك التي تملك مفاتيح بقاء نتنياهو رئيسًا للحكومة واستمرار الانقلاب القضائيّ، جاءت تطوّرات الأيّام الأخيرة ومشاريع القوانين التي تحاول هذه الاحزاب تسريعها ومنحها تسهيلات غير متّبعة من حيث تسلسل عمليّة التشريع، لتؤكد أنّ انقلاب السحر على الساحر لن يكون حصرًا على المستوطنين والضفّة الغربيّة، فها هي أحزاب اليمين المتطرّف وخاصّة حزب الوزير ايتمار بن غفير، تهاجم قيام وزير الأمن بفرض الاعتقال الإداريّ على المستوطنين حارقي سيّارات الفلسطينيّين ومنازلهم والذين أطلقوا النار على المدنيّين الآمنين وروّعوهم، وتدعوه إلى إلغاء هذه الأوامر واعتبار ما قاموا به احتجاجًا يمكن تبريره وتفهّمه، ها هي تطالب عبر تشريعات يدعمها الائتلاف إلى منع التظاهر ضدّ الانقلاب الدستوريّ سواء كان في الشوارع والساحات العامّة أو أمام منازل الوزراء وأعضاء البرلمان، وها هم يطالبون بمنح الوزير بن غفير إمكانيّة اعتقال أي مواطن إداريًا لكونه يشكل خطرًا جنائيًا، أو حتّى منعه من مغادرة البلاد لمدّة تبلغ نصف عام، في انقلاب للموازين تحوّل المستوطنين الذين يقيمون في الأراضي المحتلّة وفوق أراض استولوا عليها خلافًا للقانون الدوليّ، إلى مجموعة فوق القانون يحقّ لها أن تفعل ما تشاء، فهي تحافظ على أرض إسرائيل وتمنع سيطرة الغرباء عليها وتنفذ أوامر التوراة، ولذلك لا يجوز معاقبتها تبعًا لذلك، أمّا المواطنون العرب في إسرائيل فيجب سنّ القوانين التي تجعل أوامر اعتقالهم إداريًا في أيدي وزير يعتبرهم أعداء له بمجرد كونهم عربًا، ويطالبهم بالولاء، كما أنّه يريد

تتمة صفحة 12